منه المشفوع اليه وهي ماخوذ من الشفع ضد الوتر وسمي الكبائر
فان قيل الحكم في المكروه ان يستحق مرتكبه حرمان الشفاعة فما
وجه في التلويح فيكون حرمان اهل الكبائر اولى قلت يستحق
حرمتها لا يوجب حرمانا بالفعل خلافا للمعتزلة وبهذا ان
الاطلاق مبني على ما سبق من جواز العفو والمغفرة بدون
الشفاعة فبالشفاعة اولى وعندهم ان المعتزلة لما لم يجز ان
العفو لم يجز ان الشفاعة اعترض عليه بان العفو عن الصغير
جائز عندهم اذا اجتنب الكبائر مع ان الشفاعة لهما لا تجوز
قلنا العفو عن الصغير واجب عندهم والشفاعة لا تكون
لجائز الطرفين لترجح احدهما لنا قوله تع واستغفر لذنبك
للنبي ع ام لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات الذنب المؤمنين
والمؤمنات ومرتكب الكبيرة مؤمن وطلب المغفرة لذنب المؤمنين
والمؤمنات شفاعة لهم وقوله تع وما تنفعهم شفاعة
الشافعين فان اسلوب ان طريق هذا الكلام يدل على ثبوت
الشفاعة في الجملة والا لان لم يدل على ثبوت الشفاعة
في الجملة كما كان ينفيها عند عن الكافرين عند القصد
الى تقبيح حالهم وتحقيق يائسهم البائس الفقرة ومنه

يقال

يقال لا بأس عليك بمعنى لا شدة عليك ولهذا سمي الحرب البأس
لان فيه شدة ومنع سمي كان لان منع هذا المقام اي مقام تقبيح
حالهم يقتضي ان يسمعوا ما يخصهم اي الكفار لا ما يعمهم وغيرهم
فيهذا الاقتضاء ثبت صحة الشفاعة للمؤمنين واما شفاعة
لدرء العذاب او لزيادة الثواب فالاية مطلقة فهي على اطلاقه
وليس الحد من هذه الاية ان تعليق الحكم وهو عدم الشفاعة
بالكافر يدل على نفيه ان الحكم عما عداه فيثبت الشفاعة
للمؤمنين حتى يرد عليه انه انما يفهم حجة تميز عما من يقول بمفهوم
المخالفة يعني انا لا نستدل بمفهوم المخالفة بل ما يقال لعالم بعد
شفاعة الشافعين على الكافرين فبعدهم على غيرهم حتى يرد
علينا السؤال بل نستدل بقولنا والا لما كان نفي نفعها عن
الكافرين مع عدم الفصل الى تقبيح حالهم وتحقيق يائسهم اعلم
ان المفهوم من الكلام عند البعض على ضربين الاول مفهوم
الموافقة وهو ما يفهم من الكلام بطريق المطابقة والثاني
مفهوم المخالفة وهو ما يفهم منه بطريق الالتزام ومفهوم
المخالفة معتبرة عند البعض كالشافعي دون البعض الاخر كالحنفي
رح وقد ذهب قوم شفاعة لاهل الكبائر من امة وهو مشهور بل الاجماع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)